الفصل الثالث

البرنامج النووى العراقى

مرحلة جديدة فى سياسات منع الانتشار

مقدمة:

مثلت عملية تدمير القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل مرحلة جديدة فى تطور سياسات منع الانتشار، حيث اتسمت هذه المرحلة بامتداد عمليات منع الانتشار لتتجاوز حد الضغوط والقيود الفنية والتجارية والاقتصادية والقانونية والسياسية إلى ممارسة عمليات تدمير القدرات النووية باستخدام القوة العسكرية وإستخدام الوكالة الدولية للطاقة ومجلس الأمن لاستصدار قرارات تضفى الشرعية على تلك العمليات، وإن كانت الولايات المتحدة لم تعبأ كثيراً بتلك الشرعية حين قررت الاتجاه منفردة وخارج إطار مجلس الأمن لغزو العراق مبررة ذلك باستمرار العراق فى انتهاكه لقرارات الشرعية الدولية ولم يقم بنزع أسلحة الدمار الشامل لديه. من ناحية ثانية فقد ارتبطت بداية عملية تدمير القدرات النووية العراقية، بالتحول فى هيكل النظام الدولى نحو نظام أحادى تسيطر عليه وتوجهه الولايات المتحدة وفقًا لما تمليه عليها مصالحها مستخدمة فى ذلك كل ما يمكن من وسائل التأثير والضغط. وقد انتهت عملية التدمير تلك بغزو أمريكى للعراق كشف عن تأكيد الانفرادية الأمريكية فى السيطرة على العالم، وحدود القدرة الأوروبية وكذلك الروسية والصينية على مواجهة الأهداف الإستراتيجية الأمريكية.

من ناحية ثالثة، فقد مثلت عملية الغزو الأمريكى للعراق حلقة من حلقات الحملة الأمريكية على الإرهاب، والتى نجحت خلالها فى الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

من ناحية رابعة فإن هذه المرحلة الجديدة من سياسات منع الانتشار قد تم تدشينها بصدد دولة عربية إسلامية وهى العراق، فى الوقت الذى تم فيه تجاهل الترسانة النووية الإسرائيلية، والقدرات النووية الكورية الشمالية والتى أعلنت مؤخراً كدولة نووية

جديدة تنضم للنادى النووى الدولى، الأمر الذى يثير التساؤل حول معنى «الشرعية الدولية» والتوظيف السياسى لها وازدواجية المعايير فى تطبيقها مما لا يؤدى فى النهاية إلى خدمة الأمن والسلم فى تلك المنطقة.

وأخيراً فإنه ـ وكما سيتضح من التحليل ـ فإن سياسات منع الانتشار النووى لم تطبق بشكل شامل ومطلق وحاسم، طالما أن الولايات المتحدة غضت الطرف عن القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل حينما كان ذلك يخدم مصالحها فى حين اتجهت بكل قوة وباستخدام كل الوسائل نحو تدمير تلك القدرات حينما أدركت أنها تنطوى على تهديد لمصالحها العليا فى المنطقة.

وسوف تتناول الدراسة البرنامج النووى العراقى منذ البداية وحتى النهاية مروراً بمختلف التطورات التى جسدت تفاعلات إقليمية ودولية تراكمت لتدفع إلى وضع كلمة النهاية لهذا البرنامج.

أولاً: بدايات البرنامج النووى العراقى:

تعود بدايات البرنامج النووى العراقى إلى أواخر عقد الخمسينيات، حينما أعلن الرئيس الأمريكى أيزنهاور عن مشروع الذرة من أجل السلام للاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، حيث قام العراق بإنشاء لجنة الطاقة النووية كلجنة تابعة لوزارة التعليم العالى، وقد وقف العراق فى مقدمة الدول المؤيدة لعملية منع الانتشار النووى، حيث وقع على معاهدة منع الانتشار أول يوليو ١٩٦٨م، ثم صدق عليها ١٤ مارس ١٩٧٢م.

وقد بدأ العراق فى إقامة بنية أساسية نووية عقب إنشائه لجنة الطاقة النووية، وكان الاتحاد السوفيتى هو الدولة الأولى التى ساندته فى هذا الإطار، حيث اتفقت الدولتان على إقامة مفاعل نووى سوفيتى للطاقة الحرارية فى منطقة التويثة، وبدأ العمل فى هذا المشروع فى عام ١٩٦٣م وتم استكماله فى عام ١٩٦٨م، وتصل طاقة المفاعل إلى ٢ ميجاوات، وتم زيادتها إلى ٥ ميجاوات، وقد ضمت التويثة أيضًا مؤسسة نووية متكاملة تضم معملاً لإنتاج النظائر شديدة الإشعاع وأفرانًا فيزيائية، وقد أرسل مئات الطلبة العراقيين إلى الاتحاد السوفيتى لإتمام دراساتهم فى مجال الفيزياء النووية.

وقد شهد البرنامج النووى العراقى انطلاقته الأساسية فى منتصف السبعينيات باعتبار ذلك جزءًا من عملية النهضة التنموية والعلمية والصناعية الكبرى فى العراق، فتبنت القيادة العراقية مشروعًا متكاملاً يهدف على المدى القصير إلى امتلاك تكنولوچيا نووية للاستخدامات السلمية، فى حين تهدف على المدى البعيد إلى إنتاج الأسلحة النووية، وفى هذا الإطار جرى ضم لجنة الطاقة الذرية إلى مجلس قيادة الثورة مباشرة وأصبح صدام حسين شخصيًا رئيسًا لها[١].

وعلى أثر تصديق العراق على معاهدة منع الانتشار اتجه ـ ووفقًا للفقرة الثانية من الماده الرابعة من المعاهدة ـ للحصول على التكنولوچيا النووية من الدول والشركات الغربية المختلفة فتعاقد مع فرنسا وإيطاليا للحصول على حلقات دورة الوقود النووى وحصل منها على معامل تجريبية لتصنيع الوقود النووى للمحطات النووية لتوليد الكهرباء ومعامل بحوث معالجة الوقود النووى المحترق واستخلاص اليورانيوم من خامات الفوسفات والحصول على مفاعل أوزيراك[٢].

كذلك حصل العراق على التكنولوچيا والمواد والمساعدات الفنية اللازمة لبرامجه الكيمائية والبيولوچية من كل من ألمانيا الغربية (سابقًا) وبلچيكا وإسپانيا وهولندا وإيطاليا، وجرى تهريب مواد لتلك البرامج من الولايات المتحدة. أما بالنسبة للصواريخ الباليستية فقد حصل العراق على التكنولوچيا والمساعدات الفنية من كل من الاتحاد السوڤيتى السابق والأرچنتين والبرازيل وبريطانيا وفرنسا[٣].

وقد ارتبط هذا التوجه العراقى إلى حد كبير بحدوث تطورات مهمة فى البرنامج النووى الإيرانى، حيث بدأ نظام الشاه عام ١٩٧٥م فى تنفيذ برنامج نووى طموح كان من شأنه أن يؤدى إلى الحصول على السلاح النووى فى غضون عقد من الزمن وكان ذلك بدعم من الولايات المتحدة، وفرنسا وألمانيا اللتين تنافستا على بيع وتركيب المفاعلات النووية فى إيران[٤].

وعلى الجانب الغربى من العراق كانت إسرائيل تتصرف كقوة إقليمية تتفوق فى قدراتها العسكرية على جميع الدول العربية، حيث أنشأت إسرائيل بمعونة فرنسية فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضى مفاعلاً نوويًا يستخدم اليورانيوم الطبيعى فى منطقة ديمونة، وتم تزويد إسرائيل بمنظومة معالجة الوقود المستنفد

لاستخلاص البلوتونيوم منه بهدف استخدامه لتصنيع سلاح نووى، ولم يعد سراً امتلاك إسرائيل كميات من البلوتونيوم تكفى لصنع مئات من القنابل النووية التى تعتمد على البلوتونيوم كمادة انشطارية. وفى ظل هذه الأجواء الإقليمية وفى وقت توافرت فيه للحكومة العراقية مبالغ طائلة من العملة الصعبة من إيرادت النفط فضلاً عن تصاعد نجم صدام حسين عربيّا ودوليّا بدأ رجل حزب البعث العراقى القوى فى محاولة جعل العراق قوة إقليمية تقف نداً لند مع قوتى إيران وإسرائيل، وقادرة على تصدير فكر البعث إلى الدول العربية فاتجهت طموحات القوة لديه إلى الطاقة الذرية[٥].

فى هذا الإطار لجأ العراق إلى الدول الغربية أساسًا للحصول على التكنولوچيا النووية عمومًا والفرنسية خصوصًا التى كانت أكثر تطوراً من مثيلتها السوفيتية.

وكما أشارت الدراسة، فقد مثل مفاعل أوزيراك النواة المركزية للمشروع النووى العراقى وكان ثمرة اتفاق عراقى ـ فرنسى، حيث وافقت فرنسا على إعطاء العراق مفاعل بحوث متطوراً خاصًا بأغراض توليد الطاقة الكهربائية، جنبًا إلى جنب مع إنتاج البلوتونيوم للأغراض العسكرية.

وقد اشتمل هذا المفاعل فى الحقيقة على مفاعلين الأول (أوزوريس) وتصل طاقته إلى ٧٠ ميجاوات وهو مفاعل البحوث النووية ويتم تشغيله باليورانيوم المخصب والثانى (إيزيس) وهو أصغر حجمًا وقد أعاد العراقيون تسمية المشروع كله وأصبح اسمه ١٧ تموز وأطلق على المفاعل الأكبر اسم (تموز ١)، والمفاعل الأصغر (تموز ٢)، وقد ذكرت بعض الدراسات الفنية أنه كان من المفترض أن ينتج مفاعل (تموز ١) ما بين ٥ ـ ٧ كيلو جرامات من البلوتونيوم المخصب الصالح اللاستخدام العسكرى سنويّا[٦].

وقد كان هذا التغيير فى مسمى المفاعل النووى مرتبطًا بتولى صدام حسين السلطة عقب تنحى أحمد حسن البكر فى ١٧ تموز ١٩٧٩م، الذى اعتبر أن امتلاك أسلحة الدمار الشامل يشمل أداة فعالة ضد الخصوم الخارجيين والمحليين ووسيلة فعالة لتعزيز المكانة وجعل العراق قوة إقليمية كبرى، وهذا يقود الدراسة إلى تحليل أهم الدوافع التى ساقت العراق وتحديد الرئيس صدام حسين لتبنى الخيار النووى ببعديه السلمى والعسكرى.

ثانيًا: الدوافع وراء سعى العراق لتطوير برنامج نووى سلمى/ عسكرى:

وفقًا للرؤية الرسمية العراقية هناك عدة دوافع لهذا السعى :

١ ـ التصدى للتحدى الصهيونى، والذى نجم عن إقامة دولة إسرائيل فى قلب العالم العربى ثم توسع هذا الكيان على حساب أراضى ومقدسات الأمة العربية بالإضافة إلى امتلاكه لترسانة من الأسلحة النووية التى بدأ العمل عليها منذ عام ١٩٥٧م وعدم توقيعه على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية جنبًا إلى جنب مع امتلاكه لترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل الكيمائية والبيولوچية ووسائل نقلها من الطائرات القتالية والصواريخ بعيدة المدى(٧).

والواقع، فإن هذا الدافع ربما يكون هو القاسم المشترك لدى كل الدول الشرق أوسطية التى تسعى إلى تطوير برامج نووية سواء للاستخدام السلمى أو العسكرى، حيث إن استمرار احتفاظ إسرائيل بالقدرة النووية والموافقة الضمنية للغرب عمومًا والولايات المتحدة خصوصًا على تجاهل هذا الأمر، إنما يخلق خللاً فى التوازن الإقليمى غير مقبول(٨).

٢ـ مواجهة الأطماع الإيرانية: وفقًا للرؤية الرسمية العراقية فإن هذه الأطماع الإيرانية هى أطماع تاريخية وتمتد لتشمل أراضى عربية مختلفة، ومن بينها العراق، حيث سعت إيران دومًا لتحقيق مكاسب إقليمية على حساب أراضى العراق ومثلت منطقة شط العرب محورًا رئيسيًا فى هذا الصراع الإقليمى، كذلك سعت إيران لدعم أكراد العراق ماديًا وعسكريًا لتمكينهم من التمرد على الحكومة المركزية فى بغداد خلال النصف الأول من السبعينيات، مما شكل استنزافًا عسكريًا وماديًا عنيفًا للعراق. ثم كان اندلاع الثورة الإسلامية فى إيران والذى تسبب فى تدهور سريع فى العلاقات بين الجانبين خاصة مع طرح قادة الثورة الإيرانية مبدأ تصدير الثورة. وقد وجه النظام الثورى الإيرانى آليته الدعائية نحو الشيعة فى العراق لاستمالتهم لتأييد الثورة الإسلامية، مما أثار قلقًا عارمًا لدى القيادة العراقية، ثم كانت الحرب التى خاضها العراق ضد إيران عاملاً مساعداً على تعزيز ودعم برامج أسلحة الدمار الشامل من جانب القيادة العراقية لتعزيز قدراتها العسكرية سواء بفرض الردع أو الاستخدام العملياتى، خاصة أن القيادة العراقية قد لجأت للاستخدام الفعلى للأسلحة الكيمائية فى الحرب مع إيران(٩).

ففى نوفمبر ١٩٨٣م قدمت إيران إلى الأمم المتحدة أدلة تثبت من خلالها استخدام العراق لأسلحة كيمائية ضدها ومن عام ٨٣ ـ ١٩٨٨م واصل العراق استخدامه لغاز الخردل وغاز الأعصاب فى معارك جرت مع الإيرانيين، وقد لجأ العراق لتلك الأسلحة لأنه رأى فيها عاملاً مضاعفًا لقوته العسكرية وتعزيزًا لقوة جيشه فى أرض المعركة[١٠].

٣ ـ حماية الثروات العربية: حيث يستند الموقف الرسمى العراقى على أن الوطن العربى عامة والعراق خاصة غنى بثرواته الطبيعية خاصة النفط الذى يمثل ثلث الاحتياطى العالمى، وهذه الثروة هى مطمع للدول الاستعمارية وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، ولذا كان من حق العراق وواجبه استخدام جميع السبل للحفاظ على ثرواته خدمة لشعبه.

٤ ـ إن عمليات التطوير العسكرى والتسليحى كانت تأتى ضمن نهضة صناعية شاملة فى جميع ميادين الحياة فى العراق من أجل بناء القاعدة المادية لبلد عصرى ذى نهج مستقل ومستوى حال من الرفاهية[١١].

إلى جانب تلك الرؤية الرسمية هناك الرؤية الأخرى (ذات مصادر متعددة) التى تسوق عدة دوافع مثل:

١ ـ التهديدات الداخلية والنابعة من الانقسامات العرقية والطائفية العراقية الداخلية (أكراد ـ تركمان ـ شيعة ـ سنة . . . إلخ)[١٢].

وجدير بالذكر أن العراق قد استخدم الأسلحة الكيمائية ضد المتمردين الأكراد فى سلسلة من الهجمات التى قامت بها قواته والتى أطلق عليها اسم «حملة الأنفال»، والتى أطلقها صدام حسين نتيجة إدراكه أن أكراد الشمال يتحالفون مع إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية، وقد اختتمت تلك الحملة طائرة تابعة لسلاح الجو العراقى قصفت فى ١٦ فبراير ١٩٨٨م مدينة حلبجة الكردية الواقعة شمال العراق بغاز الخردل وغاز الأعصاب، حيث رأت القيادة العراقية أن إلقاء القنابل الكيمائية من الجو على المتمردين الأكراد هو الحل الأمثل لتلك المشكلة، وجدير بالذكر أن الوثائق الخاصة بحملة الأنفال لم تتضمن أى إشارة صريحة إلى الهجمات الكيمائية ولكن رمز إليها العراقيون بعبارة «العتاد الخامس»[١٣].

٢ ـ إن امتلاك قدرات متقدمة فى مجال أسلحة الدمار الشامل تأتى كجزء من محاولات تعزيز الدور القيادى العراقى على الساحة العربية والإقليمية مستغلة فى ذلك حالة الفراغ التى أصابت العالم العربى عقب مبادرة السلام المصرية الإسرائيلية، والزيادة فى أسعار النفط عقب حرب ١٩٧٣م.

٣ ـ حرص صدام على امتلاك السلاح النووى هو نتيجة لقناعته بأن ذلك هو المفتاح لتحقيق جميع أهدافه وأطماعه.

والواقع، فإن هذه الدوافع مجتمعة تشكل فى النهاية مبررات حقيقية وواقعية دفعت العراق لتبنى الخيار النووى بجانبيه السلمى والعسكرى.

ثالثًا: ـ موقف القوى الدولية والإقليمية من المشروع النووى العراقى

أثار المشروع النووى العراقى قلقًا شديداً لدى القوى الدولية المختلفة وفى مقدمتها الولايات المتحدة ولكن رغم ذلك فقد تعاملت الولايات المتحدة بقدر من الدبلوماسية حيث لم تبد إدارة كارتر ثم ريجان تشدداً واضحًا خاصة وأن الولايات المتحدة كانت حريصة على منع إيران من تحقيق نصر على العراق(*)، وإن لم يعن ذلك أيضًا الحرص على انتصار العراق، بل رأت أنه من الضرورى منع قوة إقليمية واحدة من فرض هيمنتها على الخليج وهو ما دعاها إلى تقديم الدعم العسكرى أيضًا لإيران فى إطار ما عرف بفضيحة إيران كونترا.

أما على المستوى الإقليمى فقد اعتبرت إسرائيل أن احتمال امتلاك العراق لسلاح نووى يمثل تهديداً وجوديّا على بقاء إسرائيل، وسعت بكل الطرق لوقف المشروع وحرمان العراق من امتلاك السلاح النووى.

ومن ثم قامت بعدة محاولات لتخريب المشروع على سبيل المثال فى ٧ إبريل ١٩٧٩م، قام سبعة من عملاء المخابرات الإسرائيلية بوضع شحنات ناسفة فى قلب المفاعل الذى كان معداً للشحن إلى بغداد من ميناء سين سورمير الفرنسى قرب مدينة تولون على البحر المتوسط بغرض تحطيمه إلا أن الخسائر التى لحقت به كانت محدودة

(*) لهنرى كيسنچر قول مشهور فى تلك الحرب: «أود أن أرى الطرفين منهزمين».

وأمكن إصلاحه. ثم جاءت عملية مقتل المهندس النووى المصرى د. يحيى المشد فى فندق المريديان فى باريس فى يونيو ١٩٨٠م، وكان مسئولاً رفيعًا فى هيئة الطاقة النووية العراقية(١٤).

كذلك قامت فى ١٧ أغسطس ١٩٨٠م بتفجير أربع قنابل: اثنتان منها فى مقر شركة سينا تكنت الإيطالية فى روما وثالثة فى دار مدير فرع الشركة فى ميلانو بإيطاليا والرابعة فى بيت خبير فرنسى متخصص فى المفاعلات النووية فى باريس.

ثم تلا ذلك اغتيال المهندس المدنى الاستشارى العراقى عبدالرحمن رسول، وكذلك وفاة الفيزيائى العراقى الدكتور سلمان رشيد اللامى فى چنيف فى ظروف غامضة(١٥).

كل هذه المحاولات أتت كمحاولة لإبطاء وعرقلة تنفيذ العراق لبرنامجها النووى والذى كان سيقود إلى امتلاكها للسلاح النووى، وبالتالى كسر احتكار إسرائيل لهذا السلاح فى المنطقة.

رابعًا: الضربة العسكرية الإسرائيلية للمفاعل العراقى:

على الرغم من قيام إيران بتوجيه ضربة إلى المشروع النووى فى العراق فى ٣٠/ ٩/ ١٩٨٠م وبعد ٩ أيام من بداية الحرب العراقية الإيرانية إلا أنها لم تسفر سوى عن تدمير منشآت إدارية محدودة الأهمية فى موقع المفاعل. ورغم هذه السابقة فإن العراق لم يتخذ الإجراءات الدفاعية اللازمة لتأمين منشآتها النووية وحمايتها ضد أى هجمات مستقبلية، ومن ثم فقد كانت الفرصة سانحة لأن تقوم إسرائيل بتوجيه ضربتها للمفاعل العراقى فى ٧ يونيو ١٩٨١م مستغلة انهماك العراق فى الحرب مع إيران والتى كانت قد بدأت منذ عدة أشهر، وقد مثلت عملية الهجوم سابقة خطيرة من العلاقات الدولية، حيث إنها مثلت المرة الأولى على الإطلاق التى تم فيها الهجوم على مفاعل نووى وتجرد دولة ما بالقوة من قدرتها النووية وأثارت المخاوف من لجوء الدول إلى قصف المنشآت النووية لخصومها(١٦).

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقد عقب نجاح تلك العملية الإسرائيلية سأل أحد الصحفيين قائلاً: «وماذا إذا أعاد العراقيون بناء مفاعلهم» فأجابه بيجين: « إذا حاول

العراقيون مرة ثانية بناء المفاعل، الذى يمكنهم بواسطته أن يكون باستطاعتهم إنتاج أسلحة ذرية، فإن إسرائيل ستستخدم كل الإمكانات الموجودة تحت تصرفها لتدمير ذلك المفاعل»[١٧].

والواقع، فإن ما حدث هو أن هذه الضربة وتلك التصريحات لم تثن النظام العراقى عن العودة واستئناف البرنامج النووى العراقى وبقوة مضاعفة. ففى أغسطس ١٩٨١م أعدت أجهزة الاستخبارات العسكرية العراقية تقريرًا قدمته إلى قائد سلاح الجو العراقى وكان بعنوان دراسة تحليلية للهجوم الإسرائيلى على منشآة تموز النووية، وقد انتقد ذلك التقرير فشل العراق فى حماية الموقع المذكور واختتم التقرير بالتأكد على الانتهاء من معالجة التقصير الحاصل وقال: «لقد اتخذنا جميع الإجراءات اللازمة والفعالة التى من شأنها تقليص احتمال نجاح العدو الصهيونى فى استهداف منشآتنا العسكرية الحيوية فى المستقبل»[١٨] وقد أكد هذا التقرير بما لا يدع مجالاً للشك أن العراق كان ماضيًا فى تطوير برنامجه النووى بدلاً من التخلى عنه أو إنهائه كليّا.

ومن الواضح أن الهجوم الإسرائيلى على مفاعل تموز النووى لم يتمكن من القضاء على الطموحات النووية التى كانت لدى صدام حسين ليس فحسب بل لقد أدى ذلك الهجوم إلى نتيجة عكسية تمامًا ذلك لأن صدام حسين كثف جهوده الرامية إلى تطوير السلاح النووى. وهذا ما يشير إليه خضر حمزة أحد العلماء النوويين العراقيين الذين عملوا فى برنامج العراق النووى والذى استطاع الفرار من العراق «لقد ارتكبت إسرائيل خطأ فادحًا لأن الهجوم الذى شنته على مفاعل تموز قضى على الجهود الرامية إلى إنتاج البلوتونيوم ولكنه فى المقابل أدى إلى ظهور برنامج جديد لإنتاج اليورانيوم عالى التخصيب لقد كان عددنا فى البداية نحو خمسمائة، ولكن بعد الضربة الجوية الإسرائيلية أصبح عددنا سبعة آلاف، لأن البرنامج السرى الجديد تميز بطموحات كبيرة جدّا، فاقت كثيرًا تلك الطموحات التى كان يرجى تحقيقها عبر البرنامج النووى السابق». والواقع أن العقبات الاقتصادية الكبيرة الناجمة عن ثمانية أعوام من الحرب الطاحنة بين العراق وإيران لم تقف حائلاً دون مواصلة العراق لأنشطته ومساعيه الرامية إلى اقتناء وتطوير أجهزة نووية للاستخدامات العسكرية، وعقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية اتجه العراق للحصول على أجهزة للطرد المركزى من شركات أجنبية وخاصة

الألمانية، وتشير الوثائق إلى أنه نجح فى ذلك إلى حد كبير، كما نجح فى استقطاب خبراء ألمان للقدوم إلى العراق والعمل على بناء تلك الأجهزة، ولعبت الشركات المحلية العراقية أيضًا دورًا كبيرًا فى بناء وتطوير تلك الأجهزة[١٩].

ويشير التحليل السابق إلى وجود قرار إستراتيجى عراقى للمضى قدمًا فى تطوير البرنامج النووى العراقى ـ حتى بعد ضرب المفاعل من قبل القوات الإسرائيلية ـ وبرغم تراجع فرنسا عن تعاونها مع العراق فى المجال النووى، وكان تطوير القدرات الوطنية المستقلة فى مجال تخصيب اليورانيوم عاملاً هامّا فى نجاح العراق فى مسعاه، وقد أسهمت رغبة العراق فى امتلاك رادع نووى فى مواجهة إيران ـ التى كانت متفوقة عدديّا وأوشكت على إلحاق الهزيمة بالعراق فى أكثر من مرحلة ـ فى تعضيد الإرادة العراقية ودعم القرار السياسى العراقى الخاص بتطوير وامتلاك أسلحة دمار شامل ليس فقط نووية ولكن بيولوچية وكيمائية.

خامسًا: ـ المغامرة غير المحسوبة: غزو الكويت وبداية السقوط إلى الهاوية:

كرر النظام العراقى حماقته فى غزوه لدولة الكويت، بعد الخطأ الإستراتيجى الفادح الذى ارتكبه بشنه حربًا غير محسوبة ضد إيران، والتى أفسحت المجال لإسرائيل ووفرت لها فرصة الإجهاز على المشروع النووى العراقى فى ظل ظروف انشغال العراق واستنزافها فى حربها مع إيران.

وكرر النظام العراقى الخطأ نفسه بغزوه الكويت فى وقت كان البرامج النووى العراقى قد أعاد نشاطاته البحثية وبدأ مشروع تخصيب المواد الانشطارية، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أنه فى ذلك الحين كان قد تم بالفعل وبجهد عراقى تخصيب ٣٧٢ جرامًا من اليورانيوم ـ ٢٣٥ وبتركيز عال ٩٣٪ وكذلك تخصيب كمية ٥٢٦ جرامًا من البلوتونيوم ٢٣٩ وبتركيز عال، وقد تم فيما بعد حجز تلك الكميات فى يونيو ١٩٩١م من قبل لجان التفتيش الدولية[٢٠].

جاء هذا الغزو فى وقت كان قد أثير فيه الكثير حول قدرات العراق النووية من قبل جهات متعددة، ضمنت بها الولايات المتحدة وأجهزة الإعلام الغربية تعبئة الرأى العام العالمى ضد العراق لتبرير تدمير قدراته العسكرية والاقتصادية، وهو ما تم بالفعل، ولقد

أعلن بوش حينذاك أن العراق على وشك أن يصنع القنبلة النووية خلال شهرين، وهو ما أوردته أيضًا تقارير مخابراتية أمريكية وبريطانية وإسرائيلية[٢١].

فى هذه الأثناء ـ ووفقًا لما كشفت فيما بعد اللجنة الدولية للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل فى العراق ـ فإن العراق كان يتبع برنامجين:

١ ـ البرنامج طويل المدى لإنتاج الأسلحة النووية: وكان يركز على تطوير المعدات والخبرة اللازمة لإنتاج اليورانيوم عالى التخصيب من الموارد المحلية المخزنة وخصصت لهذا البرنامج الميزانية الكافية والتى بلغت عدة بلايين من الدولارات.

٢ ـ برنامج أسلحة نووية خاص عاجل، وبدأ هذا البرنامج فى أغسطس ١٩٩٠م وبعد الغزو العراقى للكويت مباشرة وكان يهدف إلى إنتاج رأس نووية واحدة تحفظ التوازن الإستراتيچى للموقف العراقى وبدأ هذا البرنامج بعد الحشد الدولى ضد العراق وتبينه عدم وجود احتمالات وصول البرنامج الأول لنتائج محددة فى التوقيت المطلوب، وكان من المفترض أن ينتج هذا البرنامج مواد انشطارية كافية لإنتاج رأس نووى واحد فى ربيع ١٩٩١م، إلا أن الحملة الجوية ضد العراق ثم الهجوم البرى فى بداية عام ١٩٩١م لم يمكنا العراق من تحقيق هذا الهدف[٢٢].

ومن ثم بدأت حلقة جديدة من حلقات تطور سياسات منع الانتشار النووى بصفة خاصة وتكنولوچيا الدمار الشامل بصفة عامة فى العالم الثالث، والتى تستند إلى استخدام القوة العسكرية المباشرة فى تدمير قدرات إحدى الدول ثم إكمال التدمير بعملية تتولى إدراتها هيئة دولية تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والأكثر من ذلك أن تستند هذه العملية برمتها إلى ما أصبح يطلق عليه «الشرعية الدولية» أو التحرك الجماعى الدولى لإدارة الأزمات الدولية من خلال استغلال مجلس الأمن لاستصدار قرارات تحقق أهداف ومصالح القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولى، ومن ثم فلا يمكن فصل عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية عن مجمل التحولات الحاسمة التى طرأت على النظام الدولى منذ بداية تسعينيات القرن الماضى، وانعكاساتها على المنطقة العربية[٢٣].

ومن ثم فقد أثارت تلك الحرب الأمريكية ـ الدولية لتحرير الكويت الجدل حول أهدافها الحقيقية وهل هى مجرد حرب لتحرير الكويت أم لها أهداف أخرى يأتى فى

مقدمتها تدمير القدره العسكرية العراقية ـ التقليدية وغير التقليدية والإطاحة بنظام صدام حسين، وضمان عدم وصول البرنامج النووى العراقى إلى إنتاج سلاح نووى، ليس فقط لأن ذلك يخل بمعادلة التفوق الإستراتيچى الإسرائيلى فى المنطقة والمدعومة أمريكيّا وغربيّا فحسب، ولكن لأن امتلاك العراق لأسلحة نووية كان سيشكل ـ وفقًا للرؤية الغربية الأمريكية تهديدًا مباشرًا لدول الخليج العربى الضعيفة الواقعة جنوبى بلاده وإرهابها وبسط نفوذه على مواردها النفطية ذات الأهمية الإستراتيچية لأوروبا والولايات المتحدة، ومن ثم التحكم فى كميات الإنتاج التى يجب عليها إنتاجها، والأهم من ذلك فرض العراق لأسعار النفط العالمى وتحكمه بمصير الاقتصاد العالمى(٢٤).

جاءت إذن حرب تحرير الكويت لتنهى وتسرع كافة مخططات وأحلام إسرائيل لتدمير القدرات النووية والتقليدية العراقية، وإخراج العراق ذى الإمكانات البشرية والاقتصادية بشكل نهائى من حالة الصراع الإستراتيچى ومعادلة القوى والتوازنات فى منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم العودة من جديد لضمان الانفرادية بامتلاك الأسلحة النووية واستخدامها كرادع للدول العربية بعد أن قضى على آمالها فى تطوير برامج نووية طموحة(٢٥).

ومن ثم يمكن القول إن صدام حسين لو كان قد انتظر فى مطلع التسعينيات حتى حصل على سلاح نووى قبل غزو الكويت، لكانت نتائج ذلك الغزو مغايرة تمامًا للنتائج التى تحققت.

سادسًا: عملية تدمير القدرات العراقية حتى ما قبل ١١ سپتمبر:

كما سبقت الإشارة، فإن التعامل مع العراق مثَّل بداية حلقة جديدة من عملية نزع أسلحة الدمار الشامل باستخدام القوة العسكرية من ناحية وبإعمال قرارات الشرعية الدولية من ناحية أخرى.

وكما يقول السفير نبيل فهمى فإن عملية نزع السلاح الوحيدة التى حدثت فى الشرق الأوسط تمت فى العراق، وقد تم ذلك عبر مرحلتين الأولى عسكريّا وميدانيّا فى إطار عملية عاصفة الصحراء. والثانية سياسيّا وقانونيّا، وفق للقرار ٦٨٧ الصادر عن

مجلس الأمن. وفيما يلى ستلقى الدراسة قدراً من الضوء على تلك العمليات التى استمرت طوال عقد التسعينيات تقريبًا.

١ ـ عسكريّا وميدانيّا يمكن الإشارة إلى الآتى:

أ ـ على الرغم من أن قوات التحالف كانت تخشى التعرض لهجوم عراقى بأسلحة دمار شامل فإنه كانت هناك مخاوف مماثلة تسيطر على الجانب العراقى أيضًا، حيث توقع العراقيون هجومًا أمريكيّا بأسلحة غير تقليدية لتكبيد العراق أكبر الخسائر، ومن ثم توجهت إلى جبهة القتال آليات عراقية مزودة بتجهيزات لإزالة التلوث الذى تحدثه أسلحة الدمار الشامل، وقد توقعت قوات التحالف نتيجة لذلك أن العراقيين ربما يبادرون بهجوم كيمائى. ولكن الواقع أن العراق لم يلجأ إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل التى يمتلكها (الكيمائية والبيولوچية) وربما أن تفسير ذلك هو خوفه من استخدام الولايات المتحدة لقدراتها النووية، فالعراقيون كانوا يدركون تمامًا التفوق التكنولوچى للولايات المتحدة وحلفائها على العراق، وهو ما يعنى أن الرادع فوق التقليدى لا يصمد أمام الرادع النووى، وأن تأثير الأخير النفسى هو تأثير قوى لدرجة ربما أضعفت من معنويات الجيش العراقى وأضعفت من إرادة الصمود والمواجهة لدى النظام العراقى[٢٦].

ب ـ قامت قوات التحالف الدولى لتدمير القدرة العسكرية العراقية وبنيته التحتية بصورة شاملة بهدف تقويض القدرة العراقية تمامًا، وفى هذا الإطار قامت القوات الأمريكية فعلاً أثناء الحرب بقصف المفاعلات النووية وكذلك مواقع الوقود النووى وهى تعمل بلا إنذار، وذلك دون مراعاة للمخاطر الكارثية التى كانت يمكن أن تؤدى بالفعل إلى كارثة نووية[٢٧].

وقد اعتبر البعض أن صمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن قصف موقع المفاعل النووى فى التوثية عام ١٩٩١م تشكل بحد ذاتها وثيقة إدانة بالتواطؤ فى جريمة ضد الإنسانية، فالموقع المخصص للأغراض السلمية ضم ١٣٠ عموداً للوقود النووى كان يمكن أن يحدث تدميرها كارثة بيئية ليس للعراق فحسب بل للمنطقة بأسرها.

ويشير جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمى فى كتابيهما «الاعتراف الأخير» إلى قيام العاملين بالمفاعل بالتطوع بالتسلل إلى داخل المبنى المدمر لإخراج قضبان الوقود من

تحت الأنقاض ونقلها إلى مواقع آمنة، وأن جعفر ضياء جعفر قد أشرف بنفسه على عمليات الإنقاذ هذه والتى كانت تتم أثناء النهار وفى فترات متقطعة بين غارات الحلفاء غير آهبين بتساقط القنابل حولهم[٢٨].

وهكذا، فإن القصف الجوى الإستراتيچى المكثف الذى استمر نحو ٤٣ يومًا على العراق تمكن من ضرب إمكانات العراق ليس فقط النووية ولكن أيضًا الاجتماعية والإنتاجية، ومع ذلك فقد جاء قرار مجلس الأمن (٨٧٦) الصادر فى ٣ إبريل ١٩٩١م، والذى حدد شروط وقف النار مع العراق على نحو يبين أن العراق مازال لديه قدرة عسكرية تمكنه من تهديد جيرانه وتركزت المشاورات داخل مجلس الأمن والتى استمرت نحو الشهر على موضوع إزالة ما لدى العراق من أسلحة دمار شامل ومن قدرة على تصنيعها.

٢ ـ المرحلة الثانية: قرار مجلس الأمن ٦٨٧ وعملية التفتيش عن وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية فى التسعينيات:

استندت عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية إلى نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر فى ٣/ ٤/ ١٩٩١م، حيث نص هذا القرار على قيام اللجنة الخاصة بتدمير أسلحة الدمار الشامل فى العراق والوكالة الدولية للطاقة بتدمير وإزالة جميع الأسلحة الكيمائية والبيولوچية وجميع مخزونات العوامل الكيمائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصميم وجميع القذائف الصاروخية التى يزيد مداها على ١٥٠ كيلومترًا والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق إصلاحها وإنتاجها، كما طالب القرار العراق بالموافقة دون أى شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أى منظومات فرعية أو مكونات أو أى مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بما ذكر. وشدد القرار على ضرورة أن تتم هذه العملية تحت إشراف دقيق من خلال الأمم المتحدة، كما دعا أيضًا إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية من أجل التأكد من أن العراق لن يستأنف عمليات إنتاج أو امتلاك هذه الأسلحة مستقبلاً. ومن ثم فقد كان هناك ثلاثة مكونات رئيسية لعملية إزالة وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ووسائل إيصالها تتمثل فى الآتى:

أ ـ مرحلة التفتيش والمسح : وركزت على جمع المعلومات الضرورية لإعداد تقييم بشأن القدرات العراقية فى المجالات المختلفة : النووية والكيمائية والبيولوچية والصاروخية ، ومن أجل ذلك طالب مجلس الأمن من خلال قراره ٦٨٧ العراق بتقديم إعلان تفصيلى بشأن جميع مواقع وكميات وأنواع جميع أسلحة الدمار الشامل المنصوص عليها[٢٩] .

وبالفعل قام العراق بتقديم هذا التقرير متضمنًا ما يتصل بالقدرة الكيمائية والصاروخية وأنكر وجود قدرات نووية وبيولوچية . ولقد هاجمت الولايات المتحدة مصداقية هذا التقرير واتهمت العراق بإخفاء معلومات ، ومن ثم فهو لا يستجيب لمطالب القرار[٣٠] .

ب ـ مرحلة الإزالة ، وتضمنت إزالة أسلحة الدمار الشامل والمنشآت الخاصة بها وجميع البنود المتعلقة بها من خلال التدمير أو الإزالة . وجعلها عديمة الضرر جنبًا إلى جنب مع تدمير الصواريخ الباليستية التى يزيد مداها على ١٥٠ كيلو مترًا ، وتدمير منصات الإطلاق الخاصة بها ومنشآت الإنتاج والصيانة[٣١] .

وجدير بالذكر أن مجلس الأمن قد أصدر فى ١٧ يونيو قرارًا لتحمل العراق تكلفة تدمير الأسلحة البيولوچية والكيمائية والنووية والصواريخ التى قدرت ما بين ٢٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار[٣٢] .

جـ ـ مرحلة الرصد طويل الأمد : وركزت على التأكد من امتثال العراق للالتزامات المفروضة عليه بموجب الفقرة ١٠ من القرار ٦٨٧ والمتعلقة بعدم امتلاكه مستقبلاً للأسلحة المحظورة ، وذلك وفقًا للحظة التى أعدتها اللجنة الخاصة والتى أقرها مجلس الأمن بموجب القرار رقم ٧١٥ لعام ١٩٩١م ، بحيث يتم التأكد من عدم امتلاك العراق لهذه الأسلحة مستقبلاً أو العودة إلى إنتاجها .

وقد تولت الوكالة الدولية للطاقة عملية إزالة وتدمير وتحييد مكونات البرنامج العراقى ، فى حين تولت لجنة الأمم المتحدة الخاصة «unscom» التى وافق مجلس الأمن رسميًا على تشكيلها فى ١٩ إبريل ١٩٩١م[٣٣] .

ولقد جرى تنظيم عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية من خلال «ترسانة» كاملة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بدءًا من قرار ٦٨٧ الصادر فى ١٣ إبريل

١٩٩١م واستمر توالى قرارات مجلس الأمن التى تتعلق بعملية التفتيش كلما ثارت أزمة بين العراق واليونسكوم، وظلت هذه القرارات تطالب العراق بالامتثال غير المشروط لقرارات مجلس الأمن الخاصة بعملية تدمير أسلحة الدمار الشامل، وفى الوقت نفسه تؤكد من جانب آخر استمرار العقوبات الاقتصادية على العراق وعدم تخفيفها نظرًا لعدم تجاوب العراق مع جميع شروط السلام التى حددتها قرارات المجلس[٣٤].

وقد ظلت العلاقات بين العراق وفرق التفتيش الدولية فى العراق (لجنة اليونسكوم)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية تخضع لمعادلة ثابتة معظم التسعينيات والتى استمرت خلالها عمليات التفتيش: فالعراق يبدى تعاونًا مع الفرق فى حدود لا ترضى فرق التفتيش التى تسارع إلى اتهام العراق بعدم التعاون وتلجأ إلى مجلس الأمن الذى سيصدر بدوره قرارات متشددة تطالب العراق بالامتثال الكامل للقرارات الصادرة عن المجلس بشأن إزالة الأسلحة العراقية المحظورة. وبالتوازى مع ذلك استمرت التهديدات الأمريكية باستخدام القوة العسكرية ضده إذا لم يتعاون[٣٥]. وبالفعل فقد قامت القوات الأمريكية فى ٦ يناير ١٩٩٢م بتوجيه ضربة عسكرية إلى بعض المواقع والمنشآت العراقية، وهى الضربة التى لاقت رفضًا من قبل الدول العربية خاصة مصر وسوريا، وكذلك من قبل روسيا التى أعلنت أنها سوف تستخدم الڤيتو من مجلس الأمن ضد ضرب العراق من جديد[٣٦].

كذلك وجهت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سلسلة من الهجمات الجوية المكثفة ضد العراق فى ديسمبر ١٩٩٨م (عملية ثعلب الصحراء) عقابًا له على ما زعمت الدولتان من عدم امتثال العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن.

والواقع، فإن السمة التى ميزت العلاقة بين العراق من ناحية وفرق التفتيش من ناحية أخرى هى الشكوك المتبادلة بين الجانبين، فاللجنة الخاصة ظلت تتهم العراق بعدم الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها فى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتعمد إخفاء عناصر هامة من برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية المحظورة والصواريخ الباليستية، فى حين أن العراق ظل من جانبه يتهم اللجنة الخاصة بأنها تتعمد الإطالة والتسويف وبأن قوى دولية إقليمية تستغل اللجنة كغطاء للتجسس على العراق إلى جانب إسراف

اللجنة فى عملية التدمير فى العراق حتى فى المجالات غير المرتبطة بعملية نزع السلاح، علاوة على تجاهل الربط بين تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية وعملية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من تلك الأسلحة، هذا إلى جانب استمرار العقوبات الاقتصادية على العراق.

ومن ثم استمرت المشكلات تثور بين الجانبين طوال الفترة من ٩١ ـ ١٩٩٨م حتى انهارت العملية تمامًا فى ديسمبر ١٩٩٨م مع قيام الولايات المتحدة بتنفيذ هجماتها الجوية ضد العراق. وقبل توقف عملياتها كانت فرق التفتيش الدولية قد دمرت كل أو معظم برامج أسلحة الدمار الشامل فى العراق، فوفقًا للتقرير النهائى الذى أعده فريق نزع السلاح وعمليات الرصد والتحقق المستمرة فى العراق الذى شكله مجلس الأمن فى ٣٠ يناير ١٩٩٩م عقب انهيار عمليات لجنة الأمم المتحدة الخاصة فى العراق فإن وكالة الطاقة الذرية قد انتهت ـ فيما يخص المجال النووى ـ من تدمير مكونات البرنامج النووى العراقى فى ١٩٩٢م وقامت حتى عام ١٩٩٤م بنقل جميع المواد النووية الصالحة للاستخدام إلى الخارج ولاسيما وقود مفاعلات الأبحاث، وكذلك فإنه فى المجال الكيمائى والبيولوچى وفى مجال الصواريخ الباليستية تم إنجاز الكثير من مهمات التدمير ولم يبق سوى بعض المسائل المحدودة(٣٧).

فى ضوء ذلك ظل الموقف العراقى التقليدى طوال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٢م يقوم على أساس أن عمليات الإزالة قد انتهت وأن العراق يقبل فقط باستئناف عمليات الرصد والتحقق المستمرة من أجل التأكد من عدم قيام العراق مجددًا بتنشيط برامج فى مجال الأسلحة المحظورة على أن يكون هذا الاستئناف مرتبطًا برفع العقوبات المفروضة على العراق(٣٨).

ومع انهيار عمليات اليونسكوم، برزت الدعوة لإنشاء لجنة جديدة لمواصلة عملية التفتيش فى العراق وفق مهام جديدة مع التركيز على عميات الرصد والتحقق المستمرة لبرامج التسلح العراقية دون التركيز فقط على عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، ومن ثم جاء قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ الصادر فى ديسمبر ١٩٩٩م. والخاص بتشكيل لجنة الأنموفيك معبرًا عن هذه الاعتبارات، إلا أنه رغم ذلك رفض العراق قبول القرار ١٢٨٤ لاعتبارات عديدة أهمها: أن هذا القرار يعيد عمليات

التفتيش فى العراق إلى نقطة الصفر، وظل العراق يؤكد دومًا أنه نفذ جميع التزاماته فى مجال نزع السلاح، ولا يقبل بأقل من رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه، وقد ظل العراق مصرًا على موقفه هذا وهو ما أدى إلى إفشال جولات المفاوضات المتعددة التى جرت بين العراق والأمم المتحدة من أجل إعادة المفتشين إلى العراق، إلا أن الحكومة العراقية اضطرت إلى تغيير موقفها حينما بدا واضحا أن إدارة بوش جادة فى شن الحرب على العراق، وأنها يمكن أن تستغل الموقف العراقى للحصول على تأييد دولى واسع لهذه الحرب؛ ولذا أعلنت قبولها غير المشروط لعودة المفتشين إلى العراق فى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٢م أى قبل صدور القرار ١٤٤١ فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٢م[٣٩].

سابعًا: غزو العراق.. وأكذوبة أسلحة الدمار الشامل:

وضعت الولايات المتحدة إستراتيچيتها بعد أحداث الحادى عشر من سپتمبر على أساس الربط بين الإرهاب وامتلاك الأسلحة النووية باعتبارها الخطر المزدوج الأول الذى يواجه الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت وثيقة الأمن القومى الأمريكية أن تركيز الولايات المتحدة أساسًا سينصب على المنظمات الإرهابية وعلى أى فرد أو دولة ترعى الإرهاب وتحاول أن تستخدم أو تحصل على أسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها[٤٠].

وفى هذا الإطار أشار «John R. Bolton» نائب وزير الدولة للسيطرة على التسلح والأمن الدولى إلى أن الأخطار التى تمثلها أسلحة الدمار الشامل موجودة منذ فترة ولكن الآن فإن الولايات المتحدة وهى تعمل لتخليص العالم من التهديد الإرهابى فإن علينا ألا نقلل من الخطر الحقيقى والمتزايد الذى تفرضه الأسلحة النووية والبيولوچية والكيماوية التى يمكن أن تقع فى أيدى الإرهابيين، إن الديكتاتوريين فى الدول المعادية مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية يملكون بالفعل بعض أسلحة الدمار الشامل ويطورون أسلحة أخرى، وحلفاؤهم الإرهابيون يبحثون عن مثل هذه الأسلحة ولن يضيعوا أية فرصة لاستخدامها ضدنا[٤١].

كذلك قال بوش «إن كل دولة فى ائتلافنا ينبغى أن تأخذ بجدية تهديد الإرهاب على نطاق كارثى، الإرهاب المسلح بأسلحة نووية وبيولوچية وكيمائية»[٤٢].

فى إطار هذا الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل أصبح الأمريكيون يؤكدون تمامًا أن هناك علاقة قوية بين الدول التى ترعى الإرهابيين وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأصبح هناك تأكيد مستمر من جانبهم على الاعتقاد بأن هذه الجماعات الإرهابية لا تستطيع أن تحصل على تلك الأسلحة بدون دعم الدول القومية، ومن ثم فإن التحرك الأمريكى ينبغى أن يتجه إلى تلك الدول الراعية للإرهاب والتى تملك أسلحة دمار شامل مما يمثل انتهاكًا لاتفاقيات منع الانتشار.

فى هذا الإطار كان توجه الولايات المتحدة نحو التعامل مع العراق ـ إحدى دول محور الشر، فالعراق إلى جانب امتلاكه لتاريخ طويل من الإرهاب وفقًا للرؤية الأمريكية ـ فهو مصمم على مقاومة عقوبات الأمم المتحدة والمضى قدمًا فى تطوير برنامجه النووى سعيًا لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، فالعراق مستمر فى بناء توسيع البنية التحتية القادرة على إنتاج أسلحة دمار شامل، وهو يوسع من صناعاته الكيمائية المدنية بطرق يمكن تحويلها بسرعة إلى إنتاج أسلحة كيمائية، وتعتقد الولايات المتحدة أنه يحتفظ أيضًا ببرامج أسلحة بيولوچية نشيط ومتطور، كما أنه مستمر فى تطوير مقدرات الصواريخ الباليستية بما يتجاوز القيود التى تفرضها قرارات الأمم المتحدة، ومن ثم فإنه بمساعدة خارجية معقولة يمكن أن يجرى اختبار إطلاق صاروخ باليستى طويل المدى خلال السنوات الخمس القادمة، وكذلك أكدت الولايات المتحدة أن صدام لم يتخل عن برنامجه للأسلحة النووية وأنه يحتفظ بعدد كبير من العلماء فى المجال النووى ووثائق البرنامج. وربما جانب من البنية التحتية ـ الصناعات ذات الاستخدام المزدوج ـ التى يمكن أن تدعم إعادة انعاش وتنشيط برنامج الأسلحة النووية وقد أعربت الولايات المتحدة بصفة خاصة عن قلقها بشأن إمكانية أن يحصل صدام حسين على المواد القابلة للانشطار(٤٣).

إذن، فى ضوء ذلك مثلت العراق من المنظور الأمريكى إحدى دول الشر التى تجسد الرابطة بين الراديكالية والتكنولوچيا، بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وقررت محاربة خطرها المتوقع دون انتظار وقوعه فى إطار إستراتيچيتها الجديدة القائمة على الضربات الاستباقية.

وفى هذا السياق بدأت إدارة بوش فى التأكيد على أن الولايات المتحدة لن تثق فى أية حلول سلمية يمكن لصدام حسين أن يقدمها بخصوص عودة مفتشى الأسلحة

الدوليين بسبب ما أسموه بـ «التاريخ الطويل» من الخداع الذى مارسه صدام حسين فى تعاملاته مع المفتشين الدوليين والأمم المتحدة، ومن ثم، وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الصادر فى نوفمبر ٢٠٠٢م اعتبر الفرصة الأخيرة لاستكمال عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وتفادى حدوث ضربة عسكرية أمريكية، ضد النظام العراقى، فإن جميع التطورات اللاحقة أكدت أن إدارة بوش لم تكن جادة فى تنفيذ هذا القرار مما يتضمنه من إعطاء الوقت لفرق التفتيش لاستكمال عملياتهم فى العراق(٤٤).

والواقع، فإن القرار رقم ١٤٤١ كان قد أثار خلافًا واضحًا بين الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية، وروسيا والصين وفرنسا من ناحية أخرى، فقد كانت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا تتبنى رؤية مفادها استصدار قرار يتضمن اللجوء التلقائى للقوة وفى حال عدم امتثال العراق لقرار مجلس الأمن وتعاونه الكامل مع مفتشى الأسلحة فى حين عارضت فرنسا وروسيا الاقتراح الأمريكى الذى سيسمح بعمل عسكرى إذا ما أعاقت العراق عمل المفتشين الدوليين دون الحاجة إلى تفويض من مجلس الأمن، وأصرت على ضرورة أن يتم العمل على مرحلتين، بحيث تكون هناك عودة إلى مجلس الأمن فى حالة حدوث أى خرق من جانب العراق لتحديد طبيعة رد الفعل الدولى على هذا الخرق، وقد استجابت الولايات المتحدة للضغوط الفرنسية والروسية وقامت بتعديل الصيغة الأولى بحيث لا يتضمن استخدام القوة العسكرية مباشرة إذا رفض العراق نزع سلاحه، وإن كانت قد نجحت فى جعل الدول الأخرى توافق على صيغة معدلة تشير «إلى أن العراق سيواجه عواقب وخيمة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته»(٤٥) كذلك تخلت واشنطن عن بند فى مشروعها الأول يسمح للأعضاء الرئيسيين فى مجلس الأمن بالمشاركة فى عمليات التفتيش وإرسال جنود لفتح أى طريق يغلقه العراق أمام المفتشين الدوليين بالقوة.

وعلى الرغم من أن القرار قد استبعد فكرة اللجوء التلقائى للقوة التى كانت الإدارة الأمريكية حريصة على تضمينها فى مشروع القرار الأصلى، إلا أن القرار كان يمثل فى النهاية مظلة لعمل عسكرى أمريكى ضد العراق وما تراجعت الولايات المتحدة عن الصيغة الأولى التى أرادتها للقرار إلا لرغبتها فى إظهار قدر كبير من المرونة لاعتبارات

يأتى فى مقدمتها احتواء الرفض الدولى العنيف وبالذات الروسى والفرنسى لصيغة مشروع القرار الأصلى الذى قدمته إدارة بوش إلى مجلس الأمن، وفى الوقت نفسه فإن هذه الإدارة كانت تسعى إلى الظهور أمام الرأى العام الداخلى والمجتمع الدولى عموما على أنها تحاول أولا استنفاد جميع الطرق السلمية فى التعامل مع قضية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل اللجوء إلى القوة العسكرية، علاوة على تأكيد حرص الولايات المتحدة على العمل تحت مظلة الأمم المتحدة وفى إطار الشرعية الدولية وليس خارجها، ومن ثم فإن قبول الإدارة الأمريكية تخفيف صيغة القرار لم يكن يعنى إطلاقًا تفضيلها لخيار التسوية السلمية للأزمة القائمة مع العراق أو تراجعها عن خيار العمل العسكرى فى مواجهته، ولكن فقط يعنى قبولها إعطاء مزيد من الوقت لاستئناف عملية التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل فى العراق، مع انتظار أى أزمة أو خلاف يمكن أن ينشأ بين العراق من ناحية ولجنة الأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية أخرى للمبادرة بشن عمل عسكرى ضد العراق[٤٦].

ولقد أثبتت الأحداث التالية صدق هذا التحليل، فقد استمرت عمليات التفتيش قرابة ثلاثة شهور أظهر العراق خلالها تعاونًا كبيرًا مع المفتشين الدوليين وقد قدم كبير مفتشى الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة هانز بليكس والبرادعى خلال هذه الفترة تقريرين إلى مجلس الأمن فى يناير وفبراير ٢٠٠٣م لم يتضمنا ما يؤكد امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وإن كانا قد قدما صورة مختلطة لالتزام العراق بالتطبيق. ففى حين أكد البرادعى مدير الوكالة الدولية للطاقة أن الوكالة لم تجد أى دليل على أن العراق قد أعاد إحياء برنامج أسلحته النووية فإن بليكس قال إنه لم يجد دليلاً على أن صدام حسين يقوم طواعية بالتخلص من الأسلحة، كما أنه لم يقرر التعاون فى تقديم الدليل المطلوب الذى يؤكد للمفتشين أنه لا يملك أسلحة دمار شامل، وفى التقريرين اللذين تم تقديمهما فى فبراير ٢٠٠٣م عرض المفتشان صورة مختلطة أيضًا عن تجربة العراق من أسلحة الشامل وقالا: إنه لم يتم العثور على أية أسلحة كيمائية أو بيولوچية أو نووية محظورة، إلا أنه ما زالت هناك شكوك قائمة حول نوايا العراق بالنسبة للتخلص من الأسلحة ووجود دليل على أن العراق بصدد تطوير صواريخ بعيدة المدى محظورة، كما أن مصير كميات من الأسلحة الكيمائية والبيولوچية والجرثومية الفتاكة ما زال مجهولاً[٤٧].

وبدا الانقسام واضحًا بين أعضاء مجلس الأمن حول ما إذا كان ينبغى، استناداً إلى التقارير، اعتبار العراق أنه خالف أساسًا ومرة أخرى التزاماته تجاه نزع أسلحته والعمل من ثم على تطبيق الإنذار «بالعواقب الوخيمة» التى يتضمنها القرار ١٤٤١، ففى حين طالبت دول عديدة وفى مقدمتها فرنسا وروسيا والصين وألمانيا منح المفتشين مزيداً من الوقت، فإن الولايات المتحدة رأت أن العراق فى حالة خرق مادى للقرار ١٤٤١ وذكر باول فى تعقيبه على تقريرى بليكس والبرادعى أمام مجلس الأمن فى ١٤/ ٢/ ٢٠٠٣م «.. المشكلة الأساسية التى نواجهها هى أن العراق قد أخفق فى تطبيق القرار ١٤٤١ وعليه فإن التهديد باستخدام القوة يجب أن يظل قائمًا. إن أمن المنطقة وآمال شعب العراق أنفسهم وأمننا بالذات يتوقف اليوم علينا وعلى تحملنا مسئوليتنا، ومن ثم فإن علينا أن نستخدم العواقب الوخيمة التى يدعو إليها القرار ١٤٤١»[٤٨].

بهذه الكلمات اتضح توجه الإدارة الأمريكية بشأن الأزمة العراقية على لسان أحد حمائمها كولن باول والذى كان قد عرض فى خطاب له أمام جلسة خاصة لمجلس الأمن قبل ذلك بأسبوع تقريبًا ٥/ ٢/ ٢٠٠٣م أدلة تثبت من وجهة النظر الأمريكية انتهاك العراق المادى لقراراته وأنهى خطابه قائلاً: «إن العراق كان ولا يزال يخرق التزاماته بنزع أسلحته ويشكل العراق اليوم تهديداً والعراق ما زال فى حالة خرق مادى. إن العراق بإخفاقه فى انتهاز فرصته الأخيرة للخروج نظيفًا ونزع أسلحته ووضع نفسه فى حالة خرق مادى، وأصبح أقرب إلى اليوم الذى سيواجه فيه تبعات خطيرة لتحديه المستمر لهذا المجلس»[٤٩].

ومنذ ذلك الحين بدأت واشنطن ولندن فى تكثيف تحركاتهما لإصدار قرار دولى جديد من مجلس الأمن يسمح باستخدام القوة العسكرية ضد العراق، وواصلت الولايات المتحدة وبريطانيا مباحثاتهما الثنائية واتصالاتهما الدولية سعيًا لامتناع الدول الأعضاء فى مجلس الأمن بالموافقة على قرار جديد حول العراق، وفى هذا الإطار واجهت الدولتان معارضة كل من فرنسا وروسيا والصين التى رفضت استخدام القوة إلا كملاذ أخير بعد أن يقدم المفتشون تقريراً يقرر أنهم عجزوا عن نزع السلاح[٥٠].

وعلى الرغم من أن تقريرى بليكس والبرادعى فى ٧ مارس ٢٠٠٢م أمام مجلس الأمن قد تضمنا إشارة واضحة إلى التعاون العراقى مع فرق التفتيش، إلا أن إدارة بوش

لم تكترث ولم يغير ذلك من موقفها، ولم تتأثر بما كان يعتبر ذلك من ضعف مصداقية اتهامهما للعراق بعدم التعاون.

ولكن فى الوقت نفسه لم تتمكن الولايات المتحدة من توفير الأغلبية اللازمة لتمرير القرار الذى أرادته فى مجلس الأمن، ولم تستطع إقناع روسيا وفرنسا والصين بالعدول عن تهديداتهم باستخدام الڤيتو، ومن ثم قررت الولايات المتحدة سحب القرار وعدم إجراء التصويت عليه، حيث لم تشأ أن تعرض نفسها أو تعرض حلفها الغربى لانشقاق قد يسفر عن معارضة صريحة وقوية لها ليس فقط بشأن قضية العراق ولكن أيضًا لهيمنتها وانفرادها بالسيطرة على النظام العالمى وهو الهدف الذى ترغب الولايات المتحدة فى إبقاء التسليم به من قبل دول العالم على اختلافها وعدم بروز أى معارضة له، ومن ثم قصدت سحب القرار واللجوء للحرب منفردة دون غطاء من الشرعية الدولية أى أنها آثرت أن تخسر معركة واحدة بدلاً من أن تخسر حرب الهيمنة على العالم.

وقد اتجهت الولايات المتحدة إلى محاولة إضفاء الشرعية على قرارها بالذهاب منفردة للحرب على اعتبار أنها ليست فى حاجة إلى قرار ثانٍ من مجلس الأمن، وذلك تأسيسا على اعتبارين:

١ ـ إن القرار ١٤٤١ يعطيها الحق بما ينص عليه من عواقب وخيمة يتعرض لها العراق باستخدام القوة ضده فى حالة قيامه بخرق هذا القرار وهو الأمر الذى أكدته الولايات المتحدة من خلال تقرير باول وكلمته أمام مجلس الأمن.

٢ ـ إن العراق قد انتهك القرار رقم ٦٨٧ والذى تعهد بموجبه بإزالة وتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل الموجودة لديه، ومن ثم يكون من حق الولايات المتحدة إنهاء الهدنة التى بدأت منذ عام ١٩٩١م بناء على هذا القرار.

ولكن الحقيقة أن علاقة الولايات المتحدة بمسألة أسلحة الدمار الشامل العراقية لا تتجاوز من الناحية القانونية مجرد كونها دولة عضوًا فى الأمم المتحدة، حيث إن طرفى الأزمة هما العراق من جهة والأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة من جهة أخرى، وترتيبًا على ذلك فإن الولايات المتحدة فى ادعائها الحق فى اللجوء منفردة أو بالتعاون مع آخرين إلى القوة إنما تسلب الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديدًا اختصاصهما الأصيل

فى التعامل مع الأزمة، هذا إلى جانب أن هذا المسلك من جانبها يشكل عدوانًا على سيادة دولة عضو، وخروجًا على مقتضيات مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية وعدم مشروعية استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى العلاقات الدولية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة[٥١].

ومن ثم فإنه قد وضح فى البداية ومنذ صدور قرار ١٤٤١ أن الولايات المتحدة تعطى لنفسها حق القيام بعمل عسكرى ضد العراق فى حالة تقديرها لحدوث انتهاك عراقى جديد وعدم قيام المجلس باتخاذ ما تراه مناسبًا وحاسمًا إزاء ذلك واعتبرت الولايات المتحدة أنه ليس هناك فى القرار ما يلزمها بالانتظار لحين موافقة المجلس على اللجوء إلى القوة العسكرية، كما أنه لا يوجد ما يعوقها عن الانفراد باستخدام القوة ضد العراق حال استمالة استصدار قرار جديد من المجلس يحول دون استخدام القوة.

ومن ثم وفى ضوء ذلك يتضح كيف أن العراق مثلت حالة اختبار لتوازنات القوى الدولية، ففى حين أمكن لفرنسا وروسيا والصين حرمان الولايات المتحدة من غطاء الشرعية الدولية فى اتجاهها لضرب العراق وغزوه فإنها لم تتمكن من منعها من تحقيق الهدف الذى حددته وبقوة الولايات المتحدة بما يكشف عن تأكيد الانفرادية الأمريكية فى السيطرة على العالم وتوجيه مساراته وفقًا لما يمكن أن تكون عليها مصالحها مستخدمة فى ذلك كل الوسائل الممكنة وفى مقدمتها القوة العسكرية من أجل بسط هيمنتها الكاملة على النظام الدولى فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر.

كذلك فإن العراق جسدت حالة تدخل خارجى بل وغزو أجنبى باسم منع أسلحة الدمار الشامل بدعوى منع نظام إرهابى من استخدام تلك الأسلحة أو تسليمها لجماعات إرهابية تستخدمها ضد مصالح وأهداف أمريكية وغربية.

فماذا أسفرت عنه عملية التفتيش الدولى التى أعقبت الغزو الأمريكى للعراق وهل بالفعل تم العثور على هذه الأسلحة التى مثلت «الدافع المعلن» من جانب الولايات المتحدة لغزو العراق؟

لقد أسفرت عملية التفتيش والبحث عن تأكيد عدم وجود أثر لمثل هذه الأسلحة، وهو الأمر الذى أكده ديفيد كاى رئيس خبراء البحث عن الأسلحة العراقية حيث قال: إن فريقه لم يجد أى أسلحة حقيقية محظورة فى العراق[٥٢].

ومن ثم يأتى السؤال فوراً إذن لماذا اتجهت الولايات المتحدة لغزو العراق؟

تعددت الذرائع التى ساقتها الإدارة الأمريكية لغزو العراق والتى يأتى فى مقدمتها ـ إلى جانب دعوى نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ـ حماية حقوق الإنسان وإقامة نظام ديمقراطى يمثل نموذجًا يحتذى به لدول المنطقة.

أما فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وبعد أن أثبتت عمليات التفتيش عدم وجود أثر لها وعدم وجود أى دليل على دعوة العراق لمساعيه لإنتاج أى نوع منها، فإنه يمكن القول: إن هناك تضليلاً قد مارسته الإدارة الأمريكية (والحكومة البريطانية) حتى تتمكن من شن حربها على العراق، فلم تقع تلك الإدارة (ولا الحكومة البريطانية)، ضحية مخاوف مبالغ فيها من امتلاك العراق أو سعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل، ولا هى كانت ضحية معلومات غير دقيقة بهذا الصدد بل إن الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية قامتا عن سابق إصرار وبشكل متعمد باختلاق معلومات تعلمان تمامًا ويقينًا أنها ليست موجودة على الإطلاق فى سعيها المحموم لاحتلال العراق وفى هذا الإطار يشير تقرير صادر عن مؤسسة «كارنيجى» للسلام الدولى الصادر فى ٢٠٠٣م إلى «أن مسئولى الإدارة الأمريكية قد قاموا بشكل منتظم بتشويه الحقائق المتعلقة بتهديد برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية وأنه لم يوجد فى السابق ولا يوجد الآن أى دليل موثوق بوجود علاقة تعاونية بين حكومة صدام وتنظيم القاعدة وأنه لم يوجد دليل يدعم الزعم بأن العراق قد يقوم بنقل أسلحة دمار شامل إلى تنظيم القاعدة وأن الدليل الأكبر هو ما يناقض ذلك»[٥٣].

أما على صعيد حقوق الإنسان، فإنه من المعروف ومن الثابت أن الولايات المتحدة لم تكن فحسب الحليف الأهم لنظام صدام فى فترة قوته التى مارس فيها الجزء الأكبر من فظائعه على صعيد حقوق الإنسان فى العراق، بل إنها كانت أيضًا مصدر تجهيزات ومعدات إنتاج أسلحة الدمار الشامل التى استخدمها صدام حسين ضد الأكراد فى أعقاب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٨م والتى لعبت فيها الولايات المتحدة أيضًا الدور الحاسم فى دعم العراق لإخراجه منتصراً سواء على صعيد التسليح أو على صعيد المعلومات الاستخباراتية.

أما فيما يتعلق بالديمقراطية فإن ما تنطق به الساحة العراقية الآن وحالة عدم الاستقرار وانتشار الجرائم والعنف الطائفى والتعامل الطائفى المتعمد أيضًا للاحتلال الأمريكى مع الشعب العراقى لاسيما من خلال تمثيلهم فى مؤسسات الحكم التى ينشئها إنما يؤكد حقيقة وهم «النموذج الديمقراطى» الذى ادعته الإدارة الأمريكية كذريعة لاحتلال العراق. فهى لم تصبح «نموذجًا للديمقراطية» ولكن نموذج لعدم الاستقرار والفوضى والحرب الأهلية(٥٤).

إن ذلك يقودنا فى النهاية إلى إبراز الدوافع الحقيقية للحرب على العراق خاصة والحملة الأمريكية ضد الإرهاب عامة والتى تمثل العراق إحدى حلقاتها:

١ ـ السيطرة على منابع النفط من آسيا الوسطى وحتى الخليج، ومن ثم السيطرة على أسعاره العالمية. وفى هذا الإطار يمكن فهم الأهداف الأساسية للحملة الأمريكية التى استهدفت أفغانستان ثم العراق والآن تسعى لاستهداف إيران، فتوافر إمدادات النفط وضمان أسعار مقبولة من وجهة النظر الأمريكية، هى قضية تتعلق بالأمن القومى الأمريكى وليس مجرد قضايا اقتصادية ومشكلات خاصة بالعرض والطلب.

٢ ـ فرض الهيمنة الأمريكية وتحقيق السيطرة العالمية على مناطق العالم المختلفة، فهناك إستراتيجية أمريكية عالمية منذ ما بعد الحرب الباردة تهدف إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية فى مناطق متعددة من ناحية، وفرض الهيمنة والسيطرة العالمية من ناحية أخرى تحقيقًا للمصالح الإستراتيجية الأمريكية فى عالم ما بعد الحرب الباردة.

٣ ـ شن حرب مفتوحة ضد دائرة الحضارة الإسلامية بالتحالف مع الصهيونية، وهو هدف كشفت عنه التصريحات الأولى لبوش عقب أحداث سبتمبر والتى تصف الحملة على الإرهاب التى تنوى الولايات المتحدة شنها بأنها حملة صليبية، وهذه ليست فى رأى الكثيرين زلة لسان ولكنها تعد تعبيراً دقيقًا عن موقف وتصور ينطلق منه الرئيس بوش فهو يعنى تمامًا ما يقوله حرفيًا، وذلك فى ظل التوجهات الأمريكية البارزة منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذى يطرح بقوة مقولة هانتنجتون عن صراع الحضارات.

وفى ظل هذا التصور التحليلى فإن التساؤلات ينبغى أن تثار حول الانحياز الأمريكى المطلق للسياسات الإسرائيلية وأسبابه التى تتجاوز المصالح المرحلية

والإستراتيجية المشتركة إلى الخلفية الدينية التى تنتظم فى إطارها الأصولية البروتستانتية المعاصرة فى الولايات المتحدة واليهودية الصهونية.

ومن ثم فإن الصليبيين الجدد الذين تتحدث عنهم كثير من الدراسات من أتباع الكنيسة البروتستانتية المتطرفة وبالذات فى الولايات المتحدة وبريطانيا والذين يؤمنون بنبوءات توراتية مزيفة ويعملون على تطبيقها حرفيّا على أرض الواقع اعتقاداً منهم بأنهم ينفذون أمراً إلهيّا للتعجيل بالعوده الثانية للمسيح التى لن تتم حسب اعتقادهم إلا من خلال بعض المقدمات الضرورية وهى:

أ ـ إقامة دولة إسرائيل المنصوص عليها فى التوراة من النيل إلى الفرات وتجميع يهود العالم فيها.

ب ـ هدم وتدمير المسجد الأقصى ليتسنى بناء الهيكل اليهودى مكانه.

جـ ـ وقوع معركة كبرى بين قوى الخير (البروتستانت واليهود) وقوى الشر (المسلمين وأصدقائهم) تسمى معركة هرمجدون يباد فيها ملايين البشر.

ومن المعروف بالطبع أن الإدارة الأمريكية تزخر بأعضاء من اليمين المتشدد وفى مقدمتهم رامسفيلد. يقول د. برهان غليون أن سبب اختياره لمنصب وزير الدفاع هو أطروحة قدمها لوزارة الدفاع الأمريكية رسم فيها سيناريو الحرب بين قوى الخير والشر والتى ستؤدى إلى معركة هرمجدون(٥٥)(*).

٤ ـ ويرتبط بذلك الهدف السابق هدف الغزو المعنوى لشعوب العالمين العربى والإسلامى، بعد أن بدت مؤشرات استعادة الشعوب الإسلامية لروح المقاومة فى مواجهة الهيمنة والعدوان الأمريكيين، وكذلك العدوان الإسرائيلى، وتمثلت تلك المؤشرات فى: المقاومة الإسلامية المسلحة ممثلة فى حزب الله ونجاحه فى استعادة الجزء الأكبر من الأراضى اللبنانية المحتلة، تجدد الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى)،

(*) من مقابلة للدكتور برهان غليون فى قناة الجزيرة.

من يوسف العاصى الطويل، الصليبيون الجدد ـ الحملة الثانية: البعد الدينى لحملة بوش الصليبية على العالم الإسلامى وعلاقته بمخطط إسرائيل الكبرى.

http://www.Al Arabnews.com/AL shaab/JIF/28 - 9-2001/war8.htm

الضربات الأقسى للولايات المتحدة الأمريكية فى ١١ سبتمبر والتى اتهم فيها تنظيم القاعدة وقد ظل العراق يمثل ـ برغم عمليات الحصار والعقوبات وتدمير أسلحته ـ شوكة فى ظهر الولايات المتحدة مع استمرار موافقته القومية المتمردة على مشاريع الهيمنة الأمريكية وتزايد التعاطف الدولى مع ضحايا الحصار والقصف الأمريكى والبريطانى اليومى له.

ومن ثم رأت الولايات المتحدة فى غزو العراق واحتلاله والقبض على قيادته أو قتلها سيشكل غزواً معنويّا يفضى إلى هزيمة معنوية جديدة للشعوب العربية والإسلامية المعادية للهيمنة الأمريكية ومن ثم يمكن بعدها الإجهاز على المراكز والنماذج الأخرى.

ويؤكد ذلك تلويح الولايات المتحدة عقب غزو العراق مباشرة لدول أخرى كإيران وسوريا بضرورة استيعاب الدرس، وإذا كانت إيران تظهر حتى الآن قدراً كبيراً من الصمود والتحدى ـ كما سيتضح فيما بعد ـ فإن هناك دولاً أخرى مثل ليبيا أظهرت قدراً كبيراً من الارتداع بمسارعتها بالكشف عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل بل والمضى قدمًا أيضًا باتجاه تطبيع العلاقات مع إسرائيل باعتبارها لا تمثل أى تهديد لليبيا، هذا إلى جانب المؤثرات الكثيرة التى ظهرت على مستوى السياسات الداخلية لكثير من الدول العربية والإسلامية والتى تمثل استجابة لهذا الغزو(٥٦).

فى النهاية يمكن فقط الإشارة إلى بعض الملاحظات فيما يتعلق بالعراق كنموذج لدولة عربية إسلامية تم نزع أسلحته على مدى سنوات امتدت منذ ما بعد حرب الخليج الثانية وانتهت بغزو واجتياح أمريكى لأراضيه بدعوى أيضًا نزع سلاحه:

١ ـ كما سبق أن أشارت الدراسة فإن العراق جسد الحلقة الثانية والجديدة من عملية نزع السلاح باستخدام القوة العسكرية وبغطاء من الشرعية الدولية.

٢ ـ إنه لا يمكن تجاهل أن أحد الدوافع العراقية لامتلاك سلاح نووى كان هو البرنامج النووى الإسرائيلى، وإن ضرب إسرائيل للمفاعل النووى العراقى لم يوقف أو يثن العراق عن إعادة بناء قدراتها النووية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية، إضافة إلى دوافع أخرى كالمكان والهيمنة الإقليمية ومواجهة إيران.. إلخ.

ولكن هذا لا يقلل من الدافع الأساسى وهو مواجهة إسرائيل النووية وتهديداتها الكامنة وهو ما يؤكد حقيقة أنه طالما استمرت إسرائيل الدولة النووية الوحيدة فى

المنطقة، فإنه ذلك سيدفع دولاً أخرى فى المنطقة لمحاولة تحقيق التوازن العسكرى النووى معها لخلق وضع من الاستقرار فى المنطقة من شأنه ضمان السلام، وربما أن ذلك يفسر أيضًا سعى إيران لامتلاك تكنولوچيا نووية قد يتم تطويرها فيما بعد للاستخدام العسكرى. فالخبرة التاريخية فى مجال التسلح النووى وعلاقته بالسلام والاستقرار تشير إلى أن ما حفظ السلام فى أوروپا طوال فترة الحرب الباردة هو التوازن النووى بين الولايات المتحدة وحلفائها من ناحية والاتحاد السوڤيتى وحلفائه من ناحية أخرى وما يحفظ السلام فى المسرح الآسيوى أيضًا أن هناك توازنًا نوويًا بين الصين والهند وپاكستان يمنع انفجار صراعات شاملة مدمرة، أما الوضع فى الشرق الأوسط والذى فى إطاره تنفرد إسرائيل بامتلاك سلاح نووى يمكن أن تلجأ لاستخدامه فعليًا، إلى جانب استخدامها له على مستوى الردع النفسى على الأقل، إنما يخلق وضعًا من عدم الاستقرار ويستحيل معه تحقيق سلام حقيقى فى المنطقة.

٣ ـ أظهرت الحالة العراقية أيضًا افتقاد نظام الانتشار النووى لأية مصداقية نظرًا لازدواجية المعايير، ففى حين صدر قرار مجلس الأمن ٦٨٧ الخاص بالعراق مستندًا إلى الفصل السابق من الميثاق لتنفيذه بالقوة، وتم تنفيذه بفعالية كاملة تجاهل مجلس الأمن قراره السابق رقم ٤٨٧ الذى طالب إسرائيل بوضع منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لم يستند القرار إلى الفصل السابع مثل معظم القرارات التى صدرت للعراق وهذه الازدواجية تفقد نظام منع الانتشار مصداقيته.

كذلك فإن القرار رقم ٦٨٧ أشار إلى الهدف المتمثل فى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، وأشار إلى أن الإجراءات التى ستتخذها العراق تمثل خطوات نحو إنشاء منطقة فى الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، ورغم ذلك لم يستطع مجلس أن يجبر باقى الدول فى المنطقة ـ وتحديدًا إسرائيل ـ على نزع أسلحتها. والواقع فإن هذه الازدواجية فى المعايير لدى مجلس الأمن ولدى الدول النووية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا فى تعاملها مع قضية الانتشار النووى تفقدها أية مصداقية.

الهوامش

١ ـ أحمد إبرهيم محمود، العراق وأسلحة الدمار الشامل أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيچية، ٢٠٠٤م)، ص ص٢٣ ـ ٢٤ .

٢ ـ عادل محمد أحمد، فعالية سياسات منع الانتشار النووى، منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة، رسالة ماچستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م)، ص١٧٦ ـ ١٧٧ .

٣ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص٢٨ .

٤ ـ المرجع السابق، ص٣٥ .

٥ ـ دار الحياة، الاعتراف الأخير، قصة البرنامج النووى العراقى يرويها المسئولون عن إنشائه وتطويره، ٩/ ٥/ ٢٠٠٥ م.

٦ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ص٣٦ ـ ٣٧ .

- David Albright & Khidhir Hamza, "Iraq's Reconstitution of its Nuclear Weapons Program" Arms Control Today, October 1998.

٧ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص١٨ .

٨ ـ أحمد عبد الحليم، خريطة القوى النووية فى الشرق الأوسط فى أوائل القرن الواحد والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها، إبراهيم محمد العنانى وآخرون، الخيار النووى فى الشرق الأوسط (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م)، ص٤٥٣ .

٩ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص١٩، ٢١ ـ ٢٢.

١٠ ـ Ibrahim - al - Mararshi: Saddam's Iraq and Weapons of Mass Destruction: Iraq a case Study of Middle Eastern Proliferant, vol. 8 (September, 2004).

١١ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص١٩ .

١٢ ـ المرجع السابق، ص٢١ .

١٣ ـ Ibrahim al Marashi, op.cit.

١٤ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص٤ .

١٥ ـ دار الحياة، الاعتراف الأخير . . . ، مرجع سابق، ص٦ .

١٦ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ص٤٣ ـ ٤٤ .

١٧ ـ ستيف ويتمان، يربيرت كروسنى، القنبلة النووية الإسلامية، ترجمة محمد حمدى صاحب التميمى (القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٩٤م) ص٦٩ .

١٨ ـ Kuwait Data Set (KDS) Folder CD 10 File 108 - 10 - 039

نقلاً عن Ibrahim Al - Marashi, op.cit p. 6.

١٩ ـ Ibrahim al - Marashi, op.cit, p 6 - 7.

٢٠ ـ خليل إبراهيم آل عيسى، هل حققت الإستراتيچية النووية الإسرائيلية أهدافها فى البرنامج النووى العراقى؟ ص٨ .

٢١ ـ عادل محمد أحمد على، فعالية سياسات منع الانتشار النووى، منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة، رسالة ماچستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩م) ص١٧٧ .

٢٢ ـ أحمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص ص٤٥٥ ـ ٤٥٦ .

٢٣ ـ نادية مصطفى، خبرة عملية تدمير القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يوليو ١٩٩٣م)، ص٣ .

٢٤ ـ انظر حول هذه الأهداف - Ibrahim al - Marashi, op.cit, p. 4, p. 22.

ـ منار محمد الرشوانى، الغزو الأمريكى للعراق الدوافع والأبعاد، محمد الخراط وآخرون، احتلال العراق: الأهداف ـ النتائج ـ المستقبل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م) ص٥٦ .

ـ نادية مصطفى، مرجع سابق، ص٥ .

٢٥ ـ خليل إبراهيم آل عيسى، مرجع سابق، ص٨ ـ ١١ .

٢٦ ـ Ibrahim al - Marashi, op.cit.

٢٧ ـ عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٧٧ .

٢٨ ـ محمد عارف، الاعتراف الأخير للعقل العلمى العراقى، وجهات نظر.

ـ جعفر ضياء جعفر، نعمان النعيمى، الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووى العراقى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م).

٢٩ ـ أحمد إبراهيم محمود، عملية التفتيش الدولى فى العراق: الأبعاد والدلالات، حسن نافعة ونادية مصطفى (محرران)، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣م)، ص ص٧٠ ـ ٧١ .

٣٠ ـ نادية مصطفى، مرجع سابق، ص١١ .

٣١ ـ أحمد إبراهيم محمود، عملية التفتيش الدولى . . . ، مرجع سابق، ص٧١ .

٣٢ ـ نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص١١ .

٣٣ ـ أحمد إبراهيم محمود، عملية التفتيش الدولى . . . ، مرجع سابق، ص ص٧١ ـ ٧٢ .

٣٤ ـ المرجع السابق، ص ص٧٢ ـ ٧٣ .

٣٥ ـ المرجع السابق، ص ص٧٤ ـ ٧٥ .

٣٦ ـ نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص٣٢ .

٣٧ ـ أحمد إبراهيم محمود، عملية التفتيش الدولى . . . ، مرجع سابق، ص ص٧٥ ـ ٧٦ .

٣٨ ـ المرجع السابق، ص٧٧ .

٣٩ ـ المرجع السابق، ص ص٧٨ ـ ٧٩ .

٤٠ ـ زينب عبد العظيم محمد، الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، أمتى فى العالم: حولية قضايا العالم الإسلامى (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣م)، ص٨٢١ .

٤١ ـ John R. Bolton, under Secretary of State for Arms Control and International security, the New Strategic Frame work A response to 21st century threats. An Electronic Journal of the U.S Department of State, vol. 7, No. 2 (July, 2002).

٤٢ ـ خطاب بوش فى الأكاديمية العسكرية فى ويست بوينت ١/ ٦/ ٢٠٠٢ م

http://usinfostate.gov/arabic/mena/0726/weamade.htm.

٤٣ ـ زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص٨٢٢ .

٤٤ ـ أحمد إبراهيم محمود، عملية التفتيش الدولى . . . ، مرجع سابق، ص٨١ .

٤٥ ـ زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص٨٦١ .

٤٦ ـ المرجع السابق، ص٨٦٣ .

ـ أحمد إبراهيم محمود، القرار ١٤٤١ والتراجع عن حافة الهاوية، الأهرام، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٢م.

٤٧ ـ انظر تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولى، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجى.

http://usinfostate.gov/arabic/iraq/6128.barad.htm.

ـ مفتشو الأمم المتحدة يعرضون صورة مختلطة لالتزام العراق بالتطبيق، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجى.

٤٨ ـ تعقيب وزير الخارجية الأمريكى على تقرير بليكس والبرادعى.www.neelwafurat.com

٤٩ ـ خطاب وزير الخارجية فى مجلس الأمن الأربعاء ٥ فبراير ٢٠٠٣م، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجى.

٥٠ ـ زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص٨٦٤ .

٥١ ـ المرجع السابق، ص٨٦٥ نقلا عن

أحمد الرشيدى العراق والشرعية الدولية، قراءة فى دلالات وسياق القرار ١٤٤١، السياسة الدولية، عدد ١٥١ (يناير، ٢٠٠٣م) ص ص١١٧ ـ ١١٨ .

٥٢ ـ واشنطن ولندن تقران بعدم اكتشاف أسلحة العراق، الأخبار، ٥/ ٢/ ٢٠٠٤م.

٥٣ ـ منار محمد الرشوانى، الغزو الأمريكى للعراق الدوافع والأبعاد، محمد الخراط وآخرون (محررون)، مرجع سابق، ص ص٥٨ ـ ٥٩ .

نقلا عن:

Joseph Grincione, Jessica T. Mathewis and George Perkovich, WMD in Iraq: Evidence and Implications (washington, DC: Carnegic Endowment for International Peace, 2003).

٥٤ ـ المرجع السابق، ص ص٥٧ ـ ٥٨ .

لمزيد من التفاصيل انظر:

٥٥ ـ زينب عبد العظيم، المرجع السابق، ص٨٣٦ ـ ٨٤٢ .

٥٦ ـ انظر لمزيد من التفاصيل منار محمد الرشوانى، مرجع سابق، ص٦٥ ـ ٧٠ .